المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

دراسات

التأثير الإقليمي والدولي في القضية الكردية في العراق

(دراسة حالة 1972–1975)

عماد يوسف قدورة | أكتوبر 2016

التأثير الإقليمي والدولي في القضية الكردية في العراق (دراسة حالة 1972-1975)

سلسلة: دراسات

عماد يوسف قدورة | أكتوبر 2016

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2016

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات
شارع رقم: 826 – منطقة 66
الدفنة
ص. ب: 10277
الدّوحـة، قطـر
هاتف: 44199777 974+ | فاكس: 44831651 974+
www.dohainstitute.org

المحتويات

مقدمة 1

أولًا: خلفية الثورة الكردية وتأثير السياق الإقليمي والدولي 3

ثانيًا: عودة الصراع الكردي – العراقي وتأثير العوامل الإقليمية والدولية في سياق الحرب الباردة 7

1. العوامل المحلية لعودة النزاع ومدى الاستجابة الأميركية لدعم الأكراد 8

2. الانسحاب البريطاني من الخليج 9

3. معاهدة الصداقة والتعاون العراقية – السوفياتية 10

4. محادثات طهران (أيار/ مايو 1972) 12

5. قرار تأميم النفط وتأثيره في الدعم الأميركي للحركة الكردية 13

6. تزايد الاتصالات المتعلقة بدعم الولايات المتحدة للأكراد 15

ثالثًا: العراق وإمكانية الانفتاح على الغرب 17

رابعًا: قانون الحكم الذاتي 1974 واندلاع الثورة الكردية مجددًا 20

خامسًا: اتفاقية الجزائر 1975 وانتهاء ثورة برزاني 22

الخاتمة 28

المراجع 29

مقدمة

تعدّ القضية الكردية من القضايا التي حازت اهتمامًا إقليميًا ودوليًا كبيرًا في سياق تنافس القوى منذ بدايات القرن العشرين وحتى الآن. وعلى الرغم من أنّ العلاقات بين الحكومات العراقية المتعاقبة والأكراد قد اتسمت بالتوتر منذ نشأة العراق الحديث في عام 1921، ومرّت بثورات كردية عديدة، فإنّ هذا التوتر قد ظهر فيه تأثير الصراع الإقليمي والدولي بصورة جليّة خلال الفترة 1972–1975 بسبب متغيرات إستراتيجية جوهرية عديدة جرت في المنطقة.

في الواقع، شكّل سياق القضية الكردية منذ نشأتها وحتى الآن علاقةَ تفاعلٍ واستخدامٍ متبادلة بين الأكراد والقوى الإقليمية والدولية؛ أي أنّ هذه القوى لم تستخدم قضية الأكراد كورقة ضغط ومساومة انطلاقًا من مصالحها فحسب، وإنّما أيضًا كانت هناك رغبة لدى القادة الأكراد لاستخدام ورقتهم؛ أملًا في الاستفادة من ظروف تنافس القوى الإقليمية والدولية في المنطقة، وللحصول على الدعم الملائم الذي يمكن أن يعظّم المكاسب الكردية، ولتحقيق المطامح التاريخية بتأسيس كيانٍ كرديٍ يتمتع بدرجة كبيرة من الاستقلالية أو حتى مستقلٍ تمامًا إن سمحت الظروف بذلك.

ولعل الفترة 1972–1975 تُقدّم نموذجًا من هذا الاستخدام المتبادل، كما أنها قد تعبّر في الوقت نفسه عن النتائج المتكررة التي آلت إليها العديد من الثورات الكردية. فهذه الفترة تُمثّل ذروة ظهور تأثير القوى الدولية والإقليمية في القضية الكردية بسبب دخول الولايات المتحدة منذ عام 1972 في تنافسٍ شديد على العراق مع الاتحاد السوفياتي، وبدئها فعليًا باستخدام القضية الكردية أداةً في هذا الصراع. فبعد أن كان الاتحاد السوفياتي الأكثر انخراطًا ونفوذًا في علاقاته بالحكومات العراقية والأكراد على حدٍ سواء منذ انقلاب عبد الكريم قاسم على الحكم الملكي عام 1958 وطوال الثورة الكردية في الفترة 1961–1970، كانت الولايات المتحدة قليلة الاهتمام بالطرفين بسبب تركيزها على تعزيز علاقاتها الإستراتيجية بحلفائها الإقليميين إيران والسعودية وتركيا وإسرائيل، فضلًا عن انشغالها بحرب فيتنام. ولكنّ، انسحاب بريطانيا من الخليج في نهاية عام 1971، ومحاولة العراق، ومن ورائه الاتحاد السوفياتي، ملء الفراغ في المنطقة وموازنة قوة إيران الإقليمية الموالية للغرب، ثم توقيع

معاهدة التعاون والصداقة السوفياتية – العراقية في نيسان/ أبريل 1972، التي كرست النفوذ السوفياتي في العراق وزادت من احتمالات تمدّده في المنطقة، أدى كل ذلك إلى إعادة الولايات المتحدة النظر في سياستها تجاه العراق والأكراد.

وقد مثلت "محادثات طهران" بين شاه إيران والرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون في نهاية أيار/ مايو 1972، مرحلةً جديدةً في السياسة الأميركية تجاه العراق في سياق الحرب الباردة، تمثلت بالتمهيد لتقديم الدعم المالي والعسكري للأكراد بناءً على طلب الشاه ومناشدات الملا مصطفى برزاني، زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني، وذلك من أجل إضعاف أو قلب نظام حزب البعث، الذي أصبح عدوًا مشتركًا في سياق التطورات المحلية والإقليمية آنذاك.

وفضلًا عن الهدف الإستراتيجي المتمثل بتقويض النفوذ السوفياتي المتعاظم في العراق والمنطقة، استجابت الولايات المتحدة لمطالب الشاه ومناشدات برزاني بدعم الأكراد لتقويض حكم البعث وإضعاف العراق، بعد قرار تأميم شركة نفط العراق في 1 حزيران/ يونيو 1972 وطرد الشركات النفطية الغربية. ثمّ عززت هذا الدعم في سياق حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، لاستنزاف قدرات العراق ومنعه من المشاركة فيها، ثمّ تقليص تأثيره في محادثات فك الاشتباك بين سورية وإسرائيل في عام 1974. ومن جهة أخرى، حاولت الولايات المتحدة تشجيع ميول رئيس الوزراء العراقي آنذاك صدام حسين بالتقارب مع الغرب منذ عام 1973، ولكنها لجأت أيضًا إلى الأسلوب نفسه عبر زيادة دعم الأكراد من أجل الضغط عليه وتعزيز حاجته إلى سياسة تصالحية مع الغرب وإبعاده عن الاتحاد السوفياتي.

وكما أظهر التأثير الدولي والإقليمي تأثيره الحاسم في قرار الولايات المتحدة دعم الأكراد طوال الفترة 1972–1974، فإنه ظهر مرةً أخرى بصورة معاكسة في عام 1975 عندما تخلت إيران، ومن ثمّ الولايات المتحدة، كليًا، عن دعم الأكراد، إثر توقيع اتفاقية الجزائر بين العراق وإيران في آذار/ مارس 1975 بهدف إنهاء المنازعات الحدودية ومنع الاعتداءات والتسلل عبر الحدود؛ فتعرّض الأكراد بذلك لهزيمة كبيرة أنهت ثورتهم، وبيّنت بوضوح استخدامهم أداةً في سياق الصراع الدولي والإقليمي.

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف التأثير المباشر للقوى الإقليمية والدولية في مسار الحركة القومية الكردية، والذي ظهر في أوجه خلال الفترة 1972–1975. كما تهدف إلى تبيُّن مدى تأثير العامل الخارجي في تشجيع الأكراد على الثورة أو في إخمادها، انطلاقًا من المصالح وليس التزامًا بالضرورة بمبادئ مثل دعم حركات التحرر الوطني (سوفياتيًا) أو الحق في تقرير المصير (أميركيًا).

وتعتمد الدراسة على المنهجين التاريخي والتحليلي؛ إذ تسعى لتتبّع واستقصاء الأحداث المتعلقة بالعراق وبالحركة الكردية في الفترة المحددة في الدراسة، وذلك ضمن السياق الإقليمي والدولي إبان الحرب الباردة وتفاعلاتها في هذه الفترة. وتقوم، من ثمّ، بتحليل هذه الأحداث وأسبابها والعوامل المؤثرة فيها، وصولًا إلى تحليل مآلاتها ونتائجها وانعكاساتها على الحركة الكردية.

وتسعى الدراسة لتحقيق أهدافها عبر خمسة محاور؛ إذ يلقي **الأول** نظرة سريعة ومختصرة على الخلفية التاريخية لثورات الأكراد ودور عائلة برزاني فيها، ومدى تأثير السياقات المحلية والإقليمية والدولية، وذلك لإدراك ماهية الصراع وخلفياته. ويناقش **الثاني** العوامل المباشرة التي أدت إلى عودة الصراع الكردي مع الحكومة المركزية في بغداد في بداية السبعينيات من القرن العشرين، والأسباب التي أدت إلى تحول السياسة الأميركية إلى دعم الأكراد ما بعد محادثات طهران، وكذلك التحول السوفياتي بدعم الحكومة العراقية كليًا ووقف دعم الأكراد إلى حدٍ بعيد منذ عام 1972. أما **الثالث** فيتناول التغيرات التي طرأت على السياسة العراقية وسمحت ببداية الانفتاح على الغرب منذ عام 1973، ومواقف الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة إزاء احتمالات هذا التحول. ويناقش **الرابع** أسباب اندلاع الحرب الكردية بعد رفض قانون الحكم الذاتي لعام 1974 وتأثير سياق الحرب الباردة فيها، لنصل إلى المحور **الخامس** والأخير مع الظروف الإقليمية التي أدت إلى اتفاقية الجزائر لعام 1975، ومواقف الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي منها، وانعكاس ذلك كله على ثورة الأكراد.

أولًا: خلفية الثورة الكردية وتأثير السياق الإقليمي والدولي

يُعدّ الملا مصطفى برزاني الشخصية القيادية البارزة التي قادت الأكراد في شمال العراق إلى الثورة في النصف الأول من سبعينيات القرن الماضي. لكنّ بروز شخصيته لا ينحصر في هذه الفترة، وإنما هو امتدادٌ لإرثٍ

عائلي كردي ثار مرات عديدة على الحكم العراقي في بغداد. كما أنّ ثورة الأكراد لا تنحصر في فترة هذه الدراسة، وإنما هي امتدادٌ لعدة ثورات مترابطة، إلى حدٍ بعيد، منذ عشرينيات القرن الماضي.

بدأت المسألة القومية الكردية بالظهور بجلاء إبان حكم حزب الاتحاد والترقي في أواخر الدولة العثمانية في الفترة 1908–1920، وبرزت بشكل واضح بعد الحرب العالمية الأولى ووصول القوات البريطانية إلى العراق ونشوء دولة عربية حديثة فيه عام 1921. فقد ظهرت ثورة محمود البرزنجي في العشرينيات كردٍ على سياسات الانتداب البريطاني بمنح الأكراد حكمًا ذاتيًا محدودًا، وأعلن آنذاك "مملكة كردستان" التي لم يكتب لها البقاء طويلًا. وعندما فشلت هذه التجربة، ظهرت ثورة أخرى على يد الشيخ أحمد برزاني في العشرينيات أيضًا ضد الحكم المركزي في العراق إبان الانتداب البريطاني، وبعد فشلها، قاد البرزاني نفسه ثورة أخرى في عام 1931، وأدى أخوه الأصغر مصطفى برزاني دورًا مهمًا فيها، لكنهما فشلا أيضًا. وقد لجأ مصطفى برزاني إثرها إلى تركيا، ليعود ويثور في عام 1943[1]. وبعد فشله، لجأ إلى إيران، فشارك قاضي محمد في ثورة مهاباد التي أدت إلى إعلان جمهورية مهاباد في كردستان إيران، في الفترة 1946–1947، وذلك بتشجيعٍ من الاتحاد السوفياتي الذي كان يتطلع إلى ملء الفراغ في المناطق الفاصلة بين الغرب والسوفيات إثر انتصارهما في الحرب العالمية الثانية. ولكن، مع تعرض الاتحاد السوفياتي لضغوط دولية للانسحاب من هذه المناطق، تقدّمت القوات الإيرانية وأنهت وجود هذه الجمهورية، فلجأ مصطفى برزاني إلى الاتحاد السوفياتي، وبقي هناك مع مئات من جنوده حتى عام 1958[2].

وبعد ثورة عبد الكريم قاسم وزملائه من "الضباط الأحرار" على النظام الملكي في العراق في تموز/ يوليو 1958، وعد بتأسيس جمهورية ديمقراطية، فنصّت المادة الثالثة من الدستور العراقي المؤقت على أنّ "العرب والأكراد شركاء في الوطن". ودعا قاسم الملا مصطفى برزاني إلى العودة من المنفى ووعده بالاستجابة لمطالب الأكراد في شمال العراق[3]، مثل جعل اللغة الكردية لغةً رسميةً ومنحهم حقوقًا ثقافية ومشاركتهم في الحكم. ولكن

[1] Michael M. Gunter, "The Contemporary Roots of Kurdish Nationalism in Iraq," *Kufa Review*, vol. 1, no. 2 (Winter 2013), p. 36.

[2] W. Eagleton and R. Neumann, "Mahābād," *Encyclopaedia of Islam*, P. Bearman, Th. Bianquis, C.E. Bosworth, E. van Donzel, and W.P. Heinrichs (eds.), Second Edition, Brill Online, 2016.

[3] David McDowall, *A Modern History of the Kurds* (London: I.B. Tauris & Co Ltd., 2004), p. 328.

لم يجر تنفيذ معظم هذه الوعود في سياق تحوّل حكم قاسم إلى حكمٍ مطلق، ففشلت محادثاته مع برزاني. وقد أدى ذلك إلى قيام الأخير بإعلان ثورة عام 1961 امتدت حتى عام 1970. وخلال هذه الفترة الطويلة أثّر سياق الحرب الباردة في هذه الثورة، ولعب الاتحاد السوفياتي الدور الأبرز في ذلك. فبعد انقلاب شباط/ فبراير 1963 على قاسم، ومجيء الجناح اليميني لحزب البعث إلى السلطة بقيادة عبد السلام عارف وأحمد حسن البكر وعلي صالح السعدي، قام النظام الجديد بقمع الحزب الشيوعي العراقي؛ مما عرّض علاقات العراق لأزمة مع الاتحاد السوفياتي فأوقف إمدادات السلاح، وقدّم دعمًا للأكراد. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1963 تخلّص عارف من الجناح المتشدد مثل البكر والسعدي، وأوقف قمع الشيوعيين، فعادت إمدادات سلاح الاتحاد السوفياتي ومساعداته في عام 1964. وعلى الرغم من تغيّر انتقال الحكم في عام 1966 إلى عبد الرحمن عارف، ثم انقلاب البعث عام 1968، فقد ظلت السياسة العراقية نفسها قائمة تجاه الأكراد، وفي المقابل ظلت الثورة قائمة، فيما بقي اهتمام الاتحاد السوفياتي على حاله في دعم الطرفين للموازنة بين مصالحه؛ فقد دعم العراق لتعزيز اعتماده عليه ومن ثمّ تثبيت النفوذ السوفياتي في المنطقة، فيما دعم الأكراد لأنه يعتبرهم من حيث المبدأ حركة تحرر وطني، ومن ثم فهم يستحقون دعمه انطلاقًا من هذا المبدأ. كما أنّ القيادة الكردية ومئات من أعضاء الحركة الكردية، كانوا لاجئين في الاتحاد السوفياتي وتدربوا فيه، فضلًا عن كون كثير منهم ماركسيين؛ ولذلك كانت ثمة رغبة لديه في خلق حلفاء مستقبليين منهم، لاستخدامهم في إثارة القوميات الكردية في تركيا وإيران المؤيدتين للغرب، ومن أجل الضغط على العراق كي يبقى في حاجة إلى الدعم والتسليح السوفياتي لتعزيز اعتماده عليه. ومع ذلك، كان هذا الدعم محدودًا لأنّ القيادة الكردية نفسها لم تكن شيوعية، ولأنه لم يكن ليسمح أن يعرّض علاقاته مع العراق للخطر منذ أن أصبح حليفًا ما بعد الحكم الملكي[4].

أما الولايات المتحدة فقد بدا، من الناحية العملية، أنها الحليف المستقبلي للأكراد في ظل تزايد التقارب السوفياتي – العراقي، فبدأت محاولات اتصال القادة الأكراد مع الولايات المتحدة منذ بداية الستينيات لتقديم الدعم لهم ضد بغداد. ولكن الولايات المتحدة كانت لا تزال غير مهتمة كثيرًا بدعمهم لأنّ لديها شكوكًا إزاء

[4] Galia Golan, *Soviet Policies in the Middle East: From World War Two to Gorbachev* (Cambridge: 1990), pp. 159-160; and Francis Fukuyama, "The Soviet Union and Iraq since 1968," *A Rand Note*, N-1524-AF (July 1980), pp. 10-11.

القيادة الكردية التي أقامت الاتحاد السوفياتي وتدرّبت فيه، وهي متأثرة بالأيديولوجية الشيوعية، كما لم يكن لديها الكثير من المعلومات عن الأكراد، ولم تكن في حاجة ماسة إلى حلفاء ما دون الدولة في هذه المنطقة، في ظل وجود دولٍ كبيرة حليفة مثل إيران وتركيا والسعودية[5].

بدأت الولايات المتحدة بإعادة تقييم سياستها تجاه العراق منذ حرب حزيران/ يونيو 1967 بعد أن قطع العراق علاقاته بها، وعلّق شحنات النفط، ولم يمنحها إذن التحليق فوق أراضيه، وقاطع بضائعها، وكذلك بعد أن تعززت سلطة حزب البعث بقيادة أحمد حسن البكر وصدام حسين إثر انقلاب عام 1968، واتجاههما المتزايد نحو تعزيز العلاقات مع الاتحاد السوفياتي. ولذلك، اعتمدت إدارة جونسون سياسة "الدعامتين" Twin Pillar Policy التي سعت من خلالها لبناء قدرات إيران والسعودية من أجل الحلول مكان بريطانيا بعد انسحابها من الخليج، ومنع الاتحاد السوفياتي من ملء الفراغ[6]. ومع ذلك، بقيت الولايات المتحدة بعيدة عن دعم الأكراد ربما لانشغالها وتركيزها على حرب فيتنام آنذاك التي تواجه فيها حرب عصابات أيضًا.

بدأ التفكير بإنهاء الثورة الكردية عبر اتفاقٍ للحكم الذاتي منذ بدايات حكم حزب البعث إثر انقلاب عام 1968، وذلك من أجل تعزيز قبضته على الأجنحة المدنية والسياسية والعسكرية في البلاد، ونتيجة للضغوط الخارجية المتمثلة بإيران، وتزايد الخطر الإسرائيلي بعد حرب حزيران/ يونيو 1967. وقد شكّل حلّ القضية الكردية رغبةً في تخفيف الضغط في شمال العراق[7]، وأدى صدام حسين دورًا بارزًا في الضغط داخل حزب البعث للوصول إلى اتفاق مع الحزب الديمقراطي الكردستاني في آذار/ مارس 1970[8].

---

[5] Mohammed Sharif, *The United States, Iraq and the Kurds: Shock, awe and aftermath* (New York: Routledge, 2014), pp. 137-139.

[6] Bryan Robert Gibson, *US Foreign Policy, Iraq, and the Cold War 1958-1975* (London: A PhD Thesis, London School for Economics and Political Science, 2013) pp. 17 & 163.

[7] Kerim Yildiz, *The Kurds in Iraq: The Past, Present and Future* (London: Pluto Press, 2004), p. 17.

[8] Karwan Salih Waisy, "The Algeria Agreement of March 1975 Implications in the Middle East," *International Journal of Innovative and Development*, vol. 4, no. 2 (February 2015), p. 63.

لقد استجابت اتفاقية الحكم الذاتي لعام 1970 إلى معظم مطالب برزاني، فأصبحت الكردية لغةً رسميةً إلى جانب العربية في المناطق التي تكون أكثريتها من الأكراد، وتُدرّس هذه اللغة في العراق كله بوصفها لغةً ثانية، ونصت الاتفاقية على مشاركة الأكراد في الحكم بما فيها تبوّء مناصب بعض الوزارات، وأن يكون أحد نواب الرئيس العراقي كرديًا، فضلًا عن حرية تأسيس المنظمات الشبابية والنسائية والمدنية، وتمويل تنمية كردستان، وتوفير معاشات ومساعدات لأسر القتلى وغيرهم ممن يعاني الفقر والبطالة والتشرد، وتعديل الدستور ليضم الجنسية العربية والقومية الكردية[9].

وقد كان يُرجى أن تؤدي النصوص المتوازنة لهذه الاتفاقية إلى حلٍّ جذري ونهائي لقضية الأكراد في شمال العراق، ومن ثمّ المساهمة في استقرار البلاد وإنهاء أزمتها. إلا أنّ التطورات المحلية التي تبعت توقيع الاتفاقية، والتأثيرات الإقليمية والدولية، لم تسمح بتحقيق هذه الغاية.

ثانيًا: عودة الصراع الكردي – العراقي وتأثير العوامل الإقليمية والدولية في سياق الحرب الباردة

لم تكن اتفاقية الحكم الذاتي في شمال العراق لعام 1970 نهايةً للصراع الكردي مع بغداد، فقد كانت أشبه ما تكون بهدنةٍ في حربٍ متواصلة. فمع أنّ الاتفاقية استجابت لكثير من المطالب الكردية، فإنّ تنفيذ هذه المطالب واجه صعوبات عديدة محليًا، فساد شعور من عدم الثقة المتبادلة، وأدى إلى بحث الأكراد مرةً أخرى عن الدعم الإقليمي والدولي لاستئناف الحرب. وقد ساعدتهم متغيراتٌ مهمةٌ في المنطقة في العثور على هذا الدعم؛ مثل الانسحاب البريطاني من الخليج، واتفاقية الصداقة والتعاون السوفياتية – العراقية، وقرار تأميم شركة نفط العراق، وهو ما زاد الاهتمام الإيراني والأميركي بإضعاف العراق عبر إثارة الاضطراب في شماله وتقديم دعم مالي وعسكري للأكراد.

[9] McDowall, p. 328; Yildiz, p. 18.

1. العوامل المحلية لعودة النزاع ومدى الاستجابة الأميركية لدعم الأكراد

أما العوامل المحلية التي كانت قد أعادت أجواء عدم الثقة في الفترة التي تبعت اتفاقية 1970 بين العراق والأكراد، فهي: رفض مرشح الأكراد لمنصب نائب رئيس الجمهورية كريم حبيب، باعتباره من أصوله إيرانية، والفشل في حلّ وضع كركوك، ومحاولات الاغتيال التي تعرّض لها الملا مصطفى برزاني وعائلته، واتهام الأكراد لبغداد بالمماطلة في إجراء مسح سكاني، وتأجيله بهدف محاولة تعديل التركيبة السكانية في بعض المناطق المهمة، وتوطين سكان عرب فيها[10]. إنّ قضية التغيير الديموغرافي اعتُبرت مسألة مركزية؛ فالتعداد السكاني الذي كان يجب أن يجري في كانون الأول/ ديسمبر 1970 في المناطق محل النزاع (حسب المادة 14 من الاتفاقية)، قد تم تأجيله. وقد اتهم برزاني الحكومة العراقية بإعادة توطين العرب في تلك المناطق؛ وهي كركوك وخانقين وسنجار. كما أعلن أنه لن يقبل بنتائج التعداد إذا أظهر وجود أغلبية عربية فيها. وفضلًا عن ذلك، صعّد من خطابه بالتلويح بالقتال مرةً أخرى، فقال إنه حارب من أجل كردستان عشر سنوات، وأنه مستعد للقتال خمس سنوات أخرى من أجل كركوك[11].

لقد أثرت هذه العوامل، وبخاصة محاولة اغتيال برزاني، في تبرير طلب الأخير للمساعدة من أعداء العراق مثل إيران والولايات المتحدة وإسرائيل[12]؛ فمنذ آب/ أغسطس 1971، بدأ برزاني بمناشدة الولايات المتحدة من أجل توفير الدعم له[13]. وفي آذار/ مارس 1972، جدّد مناشداته تلك عبر إيران، حيث تسلّم مسؤول في الأمن القومي الأميركي طلبًا من جهاز المخابرات الإيراني "السافاك" من أجل النظر في مساعدة الولايات المتحدة لبرزاني ضد حكم حزب البعث[14].

ولكنّ الولايات المتحدة تجاهلت مناشدات دعم الأكراد في عامي 1971 وبدايات 1972؛ لأنها شعرت أنّ برزاني سيواجه معارضةً عربية من داخل العراق وخارجه، وأنّ علاقاتها ستتعرّض للتوتر مع بعض الدول العربية

---

[10] Yildiz, p. 19.

[11] McDowall, p. 330, quoted in Kutschera, "Irak, une forte odeur de petrole," *Jeune Afrique*, July 13, 1971.

[12] Kamal Said Qadir, "The Barzani Chameleon," *Middle East Quarterly* (Spring 2007), pp. 87-88.

[13] Anush Arakelyan, *Emerging Paradigms of Kurdish Nationhood in the Middle East*, M.A. thesis, American University of Armenia, Yerevan, 2013, p. 40; McDowall, p. 330.

[14] Sharif, p. 139.

لأنها تدعم حركة غير عربية في العراق، والتي تدعمها أيضًا دولٌ غير عربية مثل إيران وإسرائيل. كما كانت الولايات المتحدة تخشى أن يولد دعمها تزايد توقعات الأقليات الكردية في المنطقة، وبخاصة في دول حليفة مثل تركيا وإيران؛ مما قد يسبب ثورات أو اضطرابات فيهما. وفضلًا عن ذلك، فقد كانت ترى أنّ المساعدات المالية تتوافر لدى حلفائها في المنطقة مثل إيران والسعودية، وليس ثمة ضرورة لتمويلها المباشر للتمرد الكردي. وفي سياق الحرب الباردة، أخذت الولايات المتحدة في الاعتبار الانعكاسات السلبية لدعمها للأكراد في ظل "سياسة الانفراج" مع الاتحاد السوفياتي، حيث كانت تعدّ لأجواء الثقة والبعد عن التوترات تمهيدًا لقمة موسكو في 12 أيار/ مايو 1972 بين الرئيسين ريتشارد نيكسون وليونيد بريجنيف[15]. فقد أسفرت هذه القمة عن قرارات إستراتيجية مثل توقيع معاهدة الحد من الأسلحة الإستراتيجية (SALT I)، ومعاهدة الصواريخ الباليستية المضادة (ABM)[16]. وفضلًا عن ذلك، كانت الإدارة الأميركية تواجه معارضة داخلية متصاعدة بسبب تورطها في فيتنام، فكانت تتحسّب جيدًا تجاه التعامل مع عمليات مشابهة مثل حرب الأكراد الذين يعتمدون أسلوب حرب العصابات.

2. الانسحاب البريطاني من الخليج

كان للانسحاب البريطاني من الخليج في أواخر عام 1971 تأثيرٌ مهمٌ في التمهيد لحصول الأكراد على الدعم الإيراني، ومن ثمّ الأميركي لاحقًا. فقد تصاعد التوتر بين إيران والعراق في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1971 عندما نشرت إيران جنودًا لها في جزر الإمارات الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى في الخليج؛ إذ قام العراق بالتصعيد مع إيران واتهمها بالغزو، وكذلك بالتآمر مع بريطانيا لترتيب السيطرة على الجزر العربية بعد الخروج البريطاني منها. ونتيجة لذلك، وربما لتكريس قوة العراق بوصفه مدافعًا عن الخليج، أقر العراق خطوات انتقامية ضد إيران منها إبعاد ستين ألف إيراني من العراق في كانون الأول/ ديسمبر 1971[17].

---

[15] Ibid., pp. 139-140.

[16] "Strategic Arms Limitations Talks/Treaty (SALT) I and II," Office of the Historian, at: https://history.state.gov/milestones/1969-1976/salt

[17] Gibson, p. 197, quoted in *The New York Times*, "Iraqis Hold Protest against Iran Move," December 2, 1971.

وقد استغلت إيران خروج بريطانيا من الخليج من أجل طلب مزيدٍ من الدعم الأميركي؛ إذ كانت تطمح إلى ملء الفراغ والهيمنة على الخليج وتضخيم خطر وصول النفوذ السوفياتي إليه عبر العراق، وذلك بالاستفادة من "مبدأ نيكسون"، الذي أُقر في عام 1969، ويدعو إلى تقديم الولايات المتحدة الدعم لحلفائها الإقليميين من أجل تمكينهم من تولي مسؤولية الدفاع عن أنفسهم[18]. ويرى بعض الباحثين أنّ نيكسون ووزير خارجيته هنري كيسنجر كانا ينظران إلى العراق والخليج من خلال "عيون الشاه"، بقوله: "إن الشاه كان يضخم التهديد السوفياتي – العراقي ويلعب ورقة تنافس القوى الكبرى من أجل إقناع نيكسون ببناء قدرات إيران كقوة إقليمية مهيمنة وإضعاف العراق، الذي يعد منافسها الإقليمي الأساسي"، وذلك عبر مساعدة الأكراد في الثورة ضده[19].

3. معاهدة الصداقة والتعاون العراقية – السوفياتية

كان لتوقيع "معاهدة الصداقة والتعاون العراقية – السوفياتية" في نيسان/ أبريل 1972 أثر كبير في إحداث تحوّل في سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق والأكراد، فقد مهّد ذلك لخطوات فعلية سيتم تبنيها في الشهور التالية لدعم الأكراد ومحاولة تقويض نظام حزب البعث في العراق والنفوذ السوفياتي.

في الواقع، كانت موسكو تسعى إلى تعزيز نفوذها في العراق عبر ضمّ القوى الفاعلة جميعها في حكومة جبهة وطنية موحدة، وكانت تركّز جهدها على كسب الأكراد عبر هذه الجبهة، إلى جانب حزب البعث والحزب الشيوعي العراقي. ففي 28 شباط/ فبراير 1972، أرسلت موسكو مبعوثًا رفيع المستوى إلى برزاني من أجل مطالبته بالمشاركة بالجبهة الوطنية، مقابل تعزيز علاقته بالسوفيات وتوفير الحماية للأكراد وضمان تعاون البعثيين معه[20]. وقد استغل برزاني هذه الرغبة السوفياتية في الجبهة الوطنية من أجل حثّ الولايات المتحدة

---

[18] "The Nixon Doctrine is announced," July 25, 1969, at: http://www.history.com/this-day-in-history/the-nixon-doctrine-is-announced

[19] Gibson, pp. 18-19, and 178, quoted in Roham Alvandi, "Nixon, Kissinger, and the Shah: The Origins of Iranian Primacy in the Persian Gulf," *Diplomatic History*, 36/2 (2012), pp.363-64, and Jonathan Randal, *After Such Knowledge, What Forgiveness? My Encounters with Kurdistan* (London: Westview Press, 1999), p. 150.

[20] Ibid., p. 199.

على دعم قضية الأكراد، في ظلّ تصاعد النفوذ السوفياتي في العراق ومحاولته بناء جبهة موحدة موالية له، وبمشاركة الأكراد.

ففي اجتماع لمندوب برزاني الخاص، زيد عثمان، مع توماس سكوت المسؤول عن ملف العراق في الإدارة الأميركية، في 3 نيسان/ أبريل 1972، حذّر عثمان من تعزيز النفوذ السوفياتي بعد زيارةٍ لصدام حسين إلى موسكو. كما أشار إلى ضغط السوفيات على برزاني من أجل المشاركة مع حزب البعث والحزب الشيوعي في حكومة الجبهة الوطنية. وذهب إلى أنّ برزاني لا يرغب في المشاركة في هذه الحكومة لأنّ هناك مخاوف من أن يستخدم البعث هذا الاقتراح للتخلص من الحزب الديمقراطي الكردستاني. ولذلك، نقل عثمان مناشدة برزاني للحكومة الولايات المتحدة بمساعدته ماليًا وعسكريًا ليكون بإمكانه تأسيس حكومة عراقية في المنفى في كردستان العراق مكونة من الكرد والعرب، وبحيث تكون مرتكزًا أساسيًا لقلب نظام حزب البعث. وإذا لم ينجح ذلك، فلن يكون بإمكان برزاني التهرب من ضغوط السوفيات والبعث؛ مما سيؤدي إلى تحول العراق إلى النفوذ السوفياتي بشكل كامل، ومن ثمّ تهديد مصالح العالم الحر في الخليج وتركيا وإيران[21].

لقد تمتع برزاني بدعم الاتحاد السوفياتي، بشكل متفاوت، طوال السنوات السابقة، ولكنّ إعلان توقيع اتفاقية الصداقة العراقية – السوفياتية جعله يغيّر ثقته بالسوفيات ويتحوّل إلى المعسكر المضاد لهم تمامًا[22].

أما العراق والاتحاد السوفياتي، فقد وقعا بالفعل "اتفاقية الصداقة والتعاون السوفياتية – العراقية" لمدة خمسة عشر عامًا، بعد زيارة رئيس الوزراء السوفياتي أليكسي كوسجين إلى بغداد في نيسان/ أبريل 1972. وقد تضمّنت المعاهدة بنودًا مهمة، وبخاصة المادتين التاسعة والعاشرة؛ إذ تنص المادة التاسعة على: "من أجل تحقيق أمن الطرفين، يقوم الطرفان الموقعان بتطوير التعاون من أجل تعزيز قدراتهما الدفاعية". أما المادة العاشرة، والأكثر أهمية، فتنص على: "يعلن الطرفان الموقعان أنهما لن يدخلا في أي معاهدات أو المشاركة

[21] Memorandum from Andrew Killgore of the Bureau of Near Eastern and South Asian Affairs to the Assistant Secretary for Near Eastern and South Asian Affairs (Sisco), Washington, April 3, 1972, National Archives, RG 59, Central Files 1970-73, POL 13-3 Iraq. at: https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1969-76ve04/d304#fnref1

[22] Yildiz, p. 22.

في أي مجموعات دولية أو اتخاذ أي أعمال تستهدف الطرف الآخر. ويتعهد كل من الطرفين الموقعين عدم السماح باستخدام أراضيهما في اتخاذ أي عمل من شأنه الإضرار عسكريًا بالطرف الآخر"[23].

4. محادثات طهران (أيار/ مايو 1972)

على الرغم من توقيع معاهدة الصداقة العراقية – السوفياتية في نيسان/ أبريل وخطورتها بالنسبة إلى الولايات المتحدة، فقد حاولت الأخيرة الحفاظ على أجواء التفاؤل التي سادت قبل قمة موسكو في 12 أيار/ مايو 1972. ولكن، بعد تحقيق القمة غاياتها بإقرار سياسة الانفراج بين المعسكرين الدوليين، وتوقيع معاهدتي الحدّ من التسلح والصواريخ الباليستية الإستراتيجيتين مع الاتحاد السوفياتي، قام الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون ووزير خارجيته هنري كيسنجر بعد نحو ثلاثة أسابيع فقط؛ أي في 30–31 أيار/ مايو 1972، بزيارة إلى طهران لإجراء محادثات مع الشاه، لتقييم الأوضاع إثر توقيع اتفاقية الصداقة العراقية – السوفياتية، وتعاظم مخاطر النفوذ السوفياتي. وقد أسفرت محادثات طهران عن تحولٍ في إستراتيجية الولايات المتحدة تجاه العراق والأكراد، وتأكيدها على تعزيز قوة إيران الإقليمية.

لقد كان لهذه المحادثات انعكاسات مهمة على المنطقة، منها: **أولًا:** أكد نيكسون للشاه بأن الولايات المتحدة لن تترك أصدقاءها يسقطون، وأنها ستعمل على بناء قدرات إيران بأسلحة حديثة، تشمل طائرات إف–24 وإف–15 لموازنة التزام السوفيات بتزويد العراق بطائرات ميغ 23. ويبين هذا أن الولايات المتحدة بدأت تعمل على تعزيز قدرات حليفتها إيران حسب "مبدأ نيكسون" وأنها بدأت تتخلى عن مبدأ جونسون القائم على سياسة "الدعامتين". **ثانيًا:** هناك جدل حول تبني نيكسون مساعدة الأكراد في هذه المحادثات، فلا توجد أي وثيقة رسمية تؤكد اعتماد هذه المساعدة في هذه القمة. ولكن يذكر كيسنجر أنّ الشاه سأل نيكسون إعادة النظر في موقف الولايات المتحدة من الأكراد قائلًا: "من دون دعم الأميركيين، فإن الانتفاضة القائمة حاليًا ضد الحكومة العراقية سوف تنهار". فاتفق نيكسون مع وجهة النظر هذه، وأضاف: "أن المشاركة الأميركية بشكل ما مطلوبة من أجل المحافظة على الالتزام الأخلاقي تجاه حلفائنا الرئيسين مثل إيران ... وكمساهمة في توازن القوى الإقليمي".

---

[23] Jasim M Abdulghani, *Iran and Iraq: The Years of Crisis* (London and New York: Routledge, 2011), p. 65; Edmund A. Ghareeb and Beth Dougherty, *Historical Dictionary of Iraq* (Lanham, Maryland, and Oxford: The Scarecrow Press Inc., 2004), p. 115; Gibson, pp. 203-204.

ولكن الشاه عاد وأكد على محاولات السوفيات إشراك الأكراد في جبهة وطنية مع البعث والشيوعيين، وذهب إلى أنه من الضرورة أن يكون الأكراد شوكة في خاصرة العراق بدلًا من أن يكونوا مع الشيوعيين ضد إيران وتركيا. وعندما سأل كيسنجر: ما الذي يمكن عمله؟ أجاب الشاه بأن "إيران يمكنها المساعدة مع الأكراد"[24].

وبذلك، مثلت محادثات طهران أهمية في تعزيز الولايات المتحدة لتحالفها مع إيران وتزويدها بأسلحة متطورة لمواجهة تداعيات التسليح السوفياتي للعراق بعد معاهدة الصداقة والتعاون بينهما، كما مثلت أهمية في مسار الحركة الكردية بوصفها أول محادثات مباشرة بين رئيسي الولايات المتحدة وإيران تضع مسألة دعم الأكراد على طاولة البحث والنقاش لتحويله لاحقًا إلى دعم ملموس بغية تقويض استقرار العراق وتشتيت قدراته.

5. قرار تأميم النفط وتأثيره في الدعم الأميركي للحركة الكردية

مثلما كان لمحادثات طهران التأثير الواضح في اعتماد الولايات المتحدة تسليح إيران وتقويتها لمنع تمدد النفوذ السوفياتي واحتواء القوة العراقية، وفي إثارة الاهتمام الأميركي الجدي بدعم الأكراد، فإنّ قرار تأميم شركة نفط العراق بعد يومٍ واحدٍ من محادثات طهران؛ أي في 1 حزيران/ يونيو 1972، يعتبر المحطة الحاسمة التي أكدت مضي العراق في سياسة تحدٍ للغرب وانضوائه أكثر تحت النفوذ السوفياتي، ومن ثمّ تهديد المصالح الغربية. ولذلك، بدأ التفكير الأميركي بتقديم مساعدات مباشرة وعبر حلفائها إلى الأكراد من أجل قلب نظام البعث؛ فقد أثر قرار التأميم في مصالح الشركات الأميركية بصورة مباشرة، حيث كانت نسبة مشاركتها في شركة بترول العراق تبلغ 23.75%[25].

[24] US Department of State Archive, "Foreign Relations, 1969-1972, Volume E-4, Iran and Iraq," at: http://2001-2009.state.gov/r/pa/ho/frus/nixon/e4/72108.htm; and Bryan Robert Gibson, pp. 206-207.

[25] Ibid.

وبهذا الصدد، تؤكد المذكرة التي رفعها، في حينه، رئيس قسم الشرق الأدنى في وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية إلى الوكالة، على أنّ الولايات المتحدة بدأت تفكر بجدية بقلب نظام حزب البعث في العراق؛ لأنّ "إحلال نظام جديد محل البعث سوف يسمح لنا بالعودة إلى حقول النفط"[26].

أما إيران، فقد أضحت تتطلع إلى استعداد الولايات المتحدة لتقديم الدعم المالي والعسكري للمساعدة في محاولة قيام العراقيين في المنفى بتشكيل نواة حكومة انفصالية يستضيفها البرزاني في البداية[27]. وأما الأكراد، فإن قرار تأميم النفط اعتُبر تغيرًا مؤثرًا في تحويل نفط كركوك إلى نفط "عربي"[28].

ونظرًا لأهمية قرار تأميم النفط في العراق وانعكاساته مباشرة على المصالح الأميركية، فقد اهتم المسؤولون الأميركيون بتقييم السياسات إزاء العراق، والبحث بجدية في كيفية الردّ على هذه الخطوة. ولذلك، أرسل هارولد سوندراز، مساعد كيسنجر لشؤون الأمن القومي في الشرق الأوسط، رسالةً إليه يعرض تبنّي سياسة أميركية لدعم الأكراد وتقييمًا لفوائدها، وفي الوقت نفسه، لجوانب ضعفها وتداعياتها المحتملة. وقد خلص إلى الآتي: **أولًا**، من خلال دعم الولايات المتحدة للأكراد أو تشجيعهم فسوف يكونون قوة تسبّب عدم استقرار العراق، وتستطيع الولايات المتحدة من خلالهم إحباط جهود السوفيات في ترويج حكومة الجبهة الوطنية. **ثانيًا**، سوف يساعد الدعم الأميركي للأكراد في تقييد القوات العراقية ويجعل النظام يركز على المشاكل الداخلية، ومن ثمّ لا يمكنه تهديد إيران وإسرائيل والأردن والكويت ودول الخليج. **ثالثًا**، يمكن أن يسهّل الأكراد اتصالات الولايات المتحدة بالضباط العراقيين الراغبين في قلب النظام. أما نقاط الضعف المحتملة في هذه السياسة فهي: **أولًا**، سوف تلزم الولايات المتحدة نفسها بجهود حرب عصابات كبيرة، فإذا هُزم الأكراد فسوف تفقد أي أصول لها في العراق. **ثانيًا**، أنّ السعودية وإيران هما من يمكنهما تقديم الدعم المالي. **ثالثًا**، سيكون من الأجدى أن تعمل

[26] Memorandum From the Chief of the Near East and South Asia Division of the Central Intelligence Agency (Waller) to the Assistant Secretary of State for Near Eastern and South Asian Affairs (Sisco), Washington, March 9, 1972, National Archives, RG 59, Central Files 1970-73, POL 13-3 IRAQ. Secret; Sensitive. Repeated to the Director of Intelligence and Research (Cline), at: https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1969-76ve04/d299#fn1

[27] Ibid.

[28] McDowall, p. 331.

الولايات المتحدة على تشجيع حلٍ إقليمي بدلًا من التورط بشكلٍ مباشر. **رابعًا**، في سياق سياسة الانفراج السوفياتي – الأميركي، فإنّ اكتشاف الدعم الأميركي للأكراد سوف يقوّض هذه السياسة[29].

6. تزايد الاتصالات المتعلقة بدعم الولايات المتحدة للأكراد

نتيجة للعوامل والمتغيرات المحلية والإقليمية السابقة وتأثيراتها، تكثفت الاتصالات بين الأكراد والإيرانيين والأميركيين من أجل بلورة سبل دعم الأكراد وتشجيعهم على الثورة على الحكومة العراقية، أو بمعنى آخر كذلك، الاستجابة لمناشدات القيادة الكردية نفسها في هذا الشأن.

ففي 7 حزيران/ يونيو 1972 طالب الشاه مجددًا بالسماح للأكراد أو تشجيعهم على البقاء مصدرًا لعدم الاستقرار في العراق، وإحباط الجهد السوفياتي لترويج حكومة وحدةٍ وطنيةٍ باعتبارها قاعدةً سوف تعكس الوضع السوفياتي القوي[30]. وفي 30 حزيران/ يونيو، أرسل برزاني مندوبين عنه إلى الولايات المتحدة، وهما إدريس البرزاني ومحمود عثمان، فقاموا بمقابلة مدير الاستخبارات المركزية ريتشارد هيلمز وريتشارد كينيدي، وقد طالبا بمساعدات سياسية ومالية وعسكرية "من أجل الدفاع عن أنفسهم من السوفيات والعراقيين ومن أجل جعل كردستان عنصرًا إيجابيًا في دعم مصالح الولايات المتحدة وحلفائها"[31]. ويشير تقرير لجنة بايك، نسبة إلى السيناتور الأميركي أوتيس بايك الذي كشف عن نشاطات سرية غير قانونية للولايات المتحدة في الخارج، إلى أن العديد من الأميركيين في وكالة المخابرات المركزية ووزارة الخارجية كانوا يحثون على دعم الأكراد، وتصف إحدى المذكرات الأكراد بأنهم "أداة مفيدة وفريدة من أجل إضعاف عدو حليفنا [أي إضعاف العراق عدو إيران]"[32]. ويعدّ أول دليل موثّق على الدعم الصريح للولايات المتحدة للأكراد في تموز/ يوليو 1972؛ وذلك كنتيجة لمحادثات طهران

---

[29] Gibson, p. 208, quoted in NSC, Memorandum, Saunders to Kissinger, "Message from Shah on Kurds," June 7, 1972 (FRUS/1964-68/XXI/doc.313).

[30] Memorandum from Harold Saunders of the National Security Staff to the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger), Washington, June 7, 1972, at: https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1969-76ve04/d313

[31] Gibson, p. 209; CIA, "Washington Meetings with Kurdish Representatives," July 5, 1972, at: https://2001-2009.state.gov/documents/organization/70906.pdf

[32] Sharif, p. 141.

في 30 أيار/ مايو، وبسبب التطورات المهمة في الشهور السابقة، إذ يشير تقرير بايك إلى أنّ المساعدة "بدأت كمنحة لحليفنا الذي تعاون مع الوكالات الأميركية ويشعر بالتهديد"[33]، فقد منح نيكسون الأكراد 5 ملايين دولار كإمدادات وأسلحة عبر وكالة الاستخبارات المركزية، وقدمت بريطانيا وإسرائيل 7 ملايين دولار لتمويل ثورتهم[34].

وتعد هذه المساعدات محدودة، فقد ظلت الولايات المتحدة تحاول أن تتجه للاعتماد على حلفائها الإقليميين بتقديم الدعم الأساسي، ففي مذكرة لهارولد سوندراز، فإنّ الولايات المتحدة "لا تملك أصولًا على الأرض للمساعدة الحاسمة للأكراد إذا تحولت المعركة ضدهم. أما المصادر المالية فهي متوافرة لدى السعودية وإيران"[35].

ومن جهته، حاول برزاني الحصول على الدعم الحاسم والكبير من الولايات المتحدة نفسها؛ أي بشكل مباشر، لأنه إذا شنّ ثورة كبيرة، كما يخطط، فسيكون في حاجة إلى مساندة سياسية دولية توازي نفوذ الاتحاد السوفياتي، وتضمن كذلك عدم التخلي عنه إقليميًا كما حدث من قبل، فالدعم الإيراني غير موثوق دائمًا. ولذلك، بدأ يخاطب الولايات المتحدة بوصفها الدولة الوحيدة ذات الصدقية، فقد عبّر في مقابلة مع جريدة **واشنطن بوست** في عام 1973 عن أنه لا يثق بإيران، وأنه يثق بدولة واحدة هي الولايات المتحدة فـ "أميركا دولة عظمى لا يمكنها إلا الالتزام بوعودها"[36]. كما أشار إلى أنّ الأكراد "مستعدون للعمل وفق سياسة الولايات المتحدة إذا كانت مستعدة لحمايتنا من الذئاب. وفي حال توافر دعم كافٍ سوف يكون بإمكاننا السيطرة على حقول كركوك النفطية وإعطاء حقوق الاستكشاف للشركات الأميركية"[37]. وبذلك، رأى أن الظروف الدولية والإقليمية قد تسمح بأن يصبح حليفًا مباشرًا للولايات المتحدة من دون ربطه مباشرة بالحلفاء الإقليميين، وبدأ يخاطب الأميركيين بوصفه حليفًا يضمن المصالح الأميركية إذا تمت مساعدته في تغيير الوضع القائم في العراق، وإذا ما جرى الالتزام إستراتيجيًا بهذا الدعم.

---

[33] Ibid., p. 140.

[34] Ibid., pp. 140-141.

[35] Memorandum from Harold Saunders of the National Security Staff.

[36] Arakelyan, p. 41; Yildiz, p. 23, quoted in Jonathan C. Randal, *After Such Knowledge, What Forgiveness? My Encounters with Kurdistan* (London: Westview Press, 1999), p. 156.

[37] McDowall, p. 333.

ثالثًا: العراق وإمكانية الانفتاح على الغرب

تدرك الولايات المتحدة أهمية العراق موقعًا ومكانةً وإمكاناتٍ نفطيةً متزايدة، ولذلك فهي لا تستبعد التقارب معه وتقويض النفوذ السوفياتي فيه كأحد الخيارات المحتملة في ظل الاستقطاب والتنافس الدولي. وبناءً عليه، فقد كانت تتابع الحراك الداخلي العراق، وتهتم بالتباينات الدقيقة بين الأجنحة المتشددة والبراغماتية في حزب البعث الحاكم، وتدرك أهمية استغلال ورقة الأكراد لإضعاف العراق عمومًا وإبعاده عن الملفات الإقليمية المهمة، وإخضاعه أو الضغط عليه للتقارب مع الغرب إن أمكن، وتستخدم الورقة الكردية كأداة مهمة وفاعلة في تحقيق ذلك.

لقد بدأت إشارات مهمة تدلّ على أنّ الولايات المتحدة لا تستبعد أن يصبح العراق حليفًا، فقد أرسلت وزارة الخارجية الأميركية آرثر لوري إلى بغداد ليمثل قسم المصالح الأميركية عام 1972. وقد أشار لوري في رسالة إلى ديفيد كورن، المدير الإقليمي للخارجية الأميركية، بتاريخ 21 تشرين الأول/ أكتوبر 1972، إلى أن اتجاه السياسة الأميركية تجاه العراق يجب أن يأخذ في الاعتبار "أهمية موقع العراق الجغرافي، ودوره كمصدر كبير للنفط، وإمكانية سقوطه سياسيًا"؛ مما يجعله "أحد المصالح المهمة" للولايات المتحدة. وأشار كذلك إلى أنّ النظام العراقي بدأ بالتقارب مع فرنسا، حيث "منح معاملة خاصة لعضوية فرنسا في كونسورتيوم شركة نفط العراق [بعد شهور فقط من قرار تأميمها] وحافظ على اتفاقية نفطية ثنائية معها، مما جعل فرنسا مشترٍ لربع نفط العراق. لذا من المهم استثمار علاقة العراق بفرنسا، ومن ثم موازنة علاقاته مع الاتحاد السوفياتي"[38].

من جهة أخرى، أدت حادثة الهجوم العراقي على ميناء كويتي قريب من ميناء أم قصر على شط العرب في 20 آذار/ مارس 1973 إلى انزعاج رئيس الوزراء العراقي صدام حسين من موقف الاتحاد السوفياتي إزاء ذلك، وفي الوقت نفسه أثار اهتمام الأميركيين بتزايد احتمالات التقارب معه.

فإثر هذه الحادثة، تم استدعاء صدام حسين إلى الاتحاد السوفياتي وطُلب منه تفسير لهذا الهجوم الذي حدث من دون التشاور مع موسكو؛ إذ حدث الهجوم في اليوم نفسه الذي كان فيه رئيس الوزراء السوفياتي أليكسي

[38] Gibson, pp. 218-209.

كوسجين في زيارة لطهران من أجل توقيع اتفاقية تجارية مع الشاه؛ مما وضعه في موقف حرج. لقد فهمت الإدارة الأميركية هذا الهجوم على أنه بين المتشددين في حزب البعث والأجهزة العسكرية والأمنية، وبين البراغماتيين وعلى رأسهم أحمد حسن البكر وصدام حسين، ورأت أنه من مصلحتها دعم البراغماتيين[39].

وفي أيار/ مايو 1973، علمت الولايات المتحدة أن الاتحاد السوفياتي يحاول إيجاد تسوية بين العراق وإيران حول الحدود، فقام آرثر لوري بتقديم مشورة للإدارة الأميركية تفيد بالضغط على إيران من أجل الاستجابة لبعض المطالب العراقية؛ لأن "إضعاف علاقات العراق وبخاصة العسكرية مع الاتحاد السوفياتي من شأنها تعزيز استقلال العراق"، وهو مصلحة أميركية[40].

لقد بلغ الصراع بين المتشددين والبراغماتيين البعثيين أوجه مع محاولة انقلاب مدير الأمن العام ناظم كزار. فمع فشل الانقلاب، تمكّن صدام من التخلص من جميع معارضيه، فأعدم أكثر من ثلاثين مسؤولًا، واعتقل عديدين. وقد أتيح له بعد ذلك لقاء صحافيين غربيين في أوائل تموز/ يوليو 1973، حيث صرح بأنّ "العراق يرحّب بأي تحركات للولايات المتحدة وبريطانيا من شأنها تطبيع العلاقات". وهذا ما أدى إلى إرسال نيكسون رسالةً رئاسية إلى أحمد حسن البكر بمناسبة الثورة العراقية. وقد بدأ العراق بمنح بعض العقود التجارية والنفطية لشركات أميركية[41]. ومع ذلك، عمد نيكسون إلى زيادة المساعدات للأكراد من أجل ممارسة مزيد من الضغط على العراق[42].

وقد جاءت حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973 لتضيف سببًا آخر لتقارب صدام حسين مع الغرب، على الرغم من مواقفه المتشددة إزاء الولايات المتحدة بعد الحرب مباشرة. فقد عبّر العراق عن غضبه لعدم مشاورة مصر وسورية والاتحاد السوفياتي له بشأن خطط الحرب. وكإجراء انتقامي، أعاد علاقاته الدبلوماسية مع إيران وألمانيا

[39] Ibid., pp. 222-229.

[40] Ibid.

[41] Ibid.

[42] Fukuyama, pp. 37-38.

الغربية وبريطانيا، ومنح شركة أميركية عقودًا كبيرة، وامتنع عن المشاركة في حظر النفط الذي قادته المملكة العربية السعودية[43].

وعلى الرغم من ذلك، عمدت الولايات المتحدة إلى زيادة دعمها للأكراد من أجل إشغال العراق عن الجبهة السورية وعدم تعطيل محادثات فك الاشتباك مع إسرائيل.

فمن أجل إرغام العراق على سحب فرقته العسكرية الموجودة في سورية، عملت الولايات المتحدة على تشجيع الشاه على خلق اضطرابات عبر الحدود العراقية – الإيرانية من خلال الأكراد لإجبار العراق على سحب هذه الفرقة بسبب حاجته إليها[44]. وقد نجحت الولايات المتحدة في هذا المسعى، فقد تم توقيع اتفاقية فك الاشتباك السورية – الإسرائيلية في كانون الثاني/ يناير 1974 من دون ضغط العراق، كما كانت قد نجحت من قبل باستخدام الأداة ذاتها في تقليص المشاركة العراقية في حرب تشرين الأول/ أكتوبر نفسها، فقد أشار كيسنجر إلى أن قرار نيكسون بدعم الأكراد عام 1972 قد ظهرت فائدته بعد نحو عام، عندما شاركت فرقة عراقية واحدة فقط في حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973[45].

وقد كانت زيارة رئيس الوزراء الفرنسي جاك شيراك إلى بغداد في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1974، والتي استمرت ثلاثة أيام، مؤشرًا مهمًا على محاولات العراق تحسين العلاقات مع الغرب لتقليل اعتماده على الاتحاد السوفياتي وتنويع مصادره التكنولوجية والعسكرية. لقد كانت هناك علاقات نفطية قائمة بالفعل، ولكنّ الذي سعى إليه شيراك هو دفع محادثات الشركات الصناعية والتجارية الفرنسية مع الحكومة العراقية لتطوير المشروعات في العراق، ومنها إنشاء مصنع للصناعات البتروكيماوية في البصرة، وبناء مصنعين للإسمنت، وبناء مستشفى

[43] Gibson, p. 229.

[44] Ibid., p. 237.

[45] Sharif, p.142 .

بغداد العسكري، وتطوير مطار بغداد. وقد أقام شيراك علاقة صداقة مع صدام حسين خلال هذه الزيارة، والتي وصف نتائجها بأنها "فوق كل التوقعات"[46].

رابعًا: قانون الحكم الذاتي 1974 واندلاع الثورة الكردية مجددًا

بعد فشل اتفاقية الحكم الذاتي لعام 1970، وتدهور العلاقات بين بغداد والأكراد في الشمال، حاول رئيس الوزراء العراقي صدام حسين إيجاد حلّ للقضية الكردية للتخفيف من الضغوط الداخلية وأعباء الاستنزاف المستمر لقدرات العراق ودوره الإقليمي، فلجأ إلى تكثيف جهده لإشراك الأكراد في حكومة جبهة وطنية والوصول إلى حل لمسألة الحكم الذاتي. وقد حاول الاتحاد السوفياتي الضغط على الأكراد أيضًا من أجل هذين الهدفين. وعندما فشلا في ذلك، لجأ صدام إلى فرض قانون حكم ذاتي أقرته الحكومة ورفضه الملا مصطفى برزاني.

ففي 11 آذار/ مارس 1974 أعلنت الحكومة العراقية خطةً للحكم الذاتي في شمال العراق تمثلت بالقانون رقم 33 لعام 1974، وأعطت الملا مصطفى برزاني أسبوعين لقبول القانون والانضمام إلى الجبهة الوطنية[47]. وقد تضمّن القانون نقاطًا عديدة شكلت محل خلاف شديد مع برزاني، إذ استُبعِدت كركوك من السيطرة الكردية، وجُعلت أربيل عاصمة لها، وأكد القانون على تعزيز السلطة المركزية للدولة، فنصّ على أنّ المنطقة الخاضعة للحكم الذاتي يحددها وجود أغلبية كردية فيها، وباعتبارها وحدة متكاملة في إطار العراق، وأن هذه المنطقة سيكون لها وحدة مالية مستقلة ولكن ميزانيتها تكون ضمن الميزانية الموحدة للدولة، وتكون تشكيلات الشرطة في المنطقة تابعة لمديريات الأمن العام في وزارة الداخلية، ويعمل موظفوها وفقًا للقوانين والتعليمات المعمول بها في جمهورية العراق، وتخضع مكاتب السلطة المركزية في المنطقة للوزارات المتعلقة بها وتخضع للتوجيهات

[46] David Styan, *France and Iraq: Oil, Arms and French Policy-Making in the Middle East* (London and New York: I.B. Tauris, 2006), p. 124.

[47] Yildiz, p. 20.

العامة، وتمارس محكمة الاستئناف العليا في العراق الإشراف على شرعية قرارات الهيئات المستقلة. وقد رأى برزاني أن ذلك يعني تجريد المنطقة الكردية من أي حكم ذاتي حقيقي[48].

وبدلًا من الانضمام إلى الجبهة الوطنية، قدم الملا برزاني والحزب الديمقراطي الكردستاني مقترحات جديدة لشكل من أشكال الحكم الذاتي تهدف إلى حلٍ فيدرالي. فقد سعوا لحكم ذاتي للمنطقة الكردية، في المحافظات التي يشكّل الأكراد الأغلبية فيها. وهذا من شأنه أن يشمل كل محافظة كركوك، والقرى والمناطق غير الكردية فيها. واقترح أن تكون كركوك "عاصمة" كردستان. وبدلًا من النص على أنّ منطقة الحكم الذاتي جزءٌ "لا يتجزأ" من الدولة العراقية، اقترح "اتحادًا طوعيًا" بين المناطق الكردية والعربية في العراق. وفي حال وجود أي نزاع قانوني داخل إقليم كردستان، فسيكون القانون المحلي له أولوية على قوانين الحكومة المركزية. وقد اعتبر بعض البعثيين مثل هذه المقترحات بأنّ "الأكراد لا يريدون الحكم الذاتي، ولكن دولة فوق الدولة". أما صدام، فقد اعتبر مقترحاتهم بأنها تبتعد كثيرًا عن مفهوم الحكم الذاتي[49]. ولذلك، رفض برزاني القانون تمامًا، فقام رئيس الجمهورية أحمد حسن البكر باستبدال خمسة وزراء أكراد، بخمسة غيرهم موالين للحكومة، ودعا قوات الاحتياط، وبدأ العمليات العسكرية في الشمال لفرض خطة الحكومة[50].

لقد انعكس رفض برزاني لهذه الخطة ومحاولات ضمه إلى الجبهة الوطنية على موقف الاتحاد السوفياتي تجاه الأكراد، فقد رفع السوفيات دعمهم ومساعداتهم عنهم تمامًا، وانحازوا كليًا إلى بغداد. وفي هذا الصدد، شنّت صحيفة **برافدا** السوفياتية هجومًا على القيادة الكردية، فقالت: "لم يكن القادة الأكراد بعيدين عن تدخلات الإمبرياليين والرجعيين الآخرين، الذين يحاولون فصم العلاقات بين الأكراد والعرب في العراق وإضعاف النظام التقدمي الحالي في البلاد"[51]. ويعني هذا الهجوم الإعلامي السوفياتي المباشر على الأكراد استبعاد أي خطة

[48] McDowall, p. 336.

[49] Ibid., p. 333.

[50] Fukuyama, pp. 38-39.

[51] Ibid., pp. 39-40.

لدعمهم سياسيًا أو إشراكهم في الحكومة إلى جانب حزب البعث والحزب الشيوعي العراقي، كما كان يُطلب منهم من قبل.

أما الولايات المتحدة، فبعد أن بدأ برزاني التجهيز لإعلان حكم ذاتي أحادي، وطلب منها تزويده بـ 180 مليون دولار للاستجابة لحاجاته، قامت بتحذيره من هذا الإعلان، لأنه سيؤدي إلى شنّ العراق هجومًا شاملًا على منطقة كردستان. كما عارضت زيادة مساعداتها بحسب اقتراح برزاني؛ لأنّ ذلك كان خارج حدود قدرات وكالة الاستخبارات المركزية السرية؛ فاكتشاف هذا الدعم الكبير سوف يخلق مشاكل للولايات المتحدة مع الاتحاد السوفياتي وتركيا وبعض الدول العربية[52].

لقد أدى رفض برزاني مساعي الاتحاد السوفياتي، كما رفض قانون الحكم الذاتي، ولم تستجب الولايات المتحدة للمساعدات الكبيرة التي طلبها؛ فأدى ذلك، بالفعل، إلى شنّ هجوم عراقي شامل جوًا وبرًا على المواقع الكردية، واندلعت ثورة كردية جديدة حازت دعمًا أميركيًا محدودًا، فضلًا عن الدعم الإيراني، ولكن إلى أمدٍ قصير.

خامسًا: اتفاقية الجزائر 1975 وانتهاء ثورة برزاني

أصبح الصراع على العراق واضحًا في سياق الحرب الباردة، واتخذ بعدًا دوليًا وإقليميًا، فقد سعى الاتحاد السوفياتي إلى تكريس نفوذه على المدى الطويل عبر تزايد الدعم السياسي والعسكري للعراق، بينما حاولت الولايات المتحدة إضعافه من جهة، وتشجيع انفتاحه على الدول الغربية من جهة أخرى؛ بهدف تقويض النفوذ السوفياتي وكسب العراق مجددًا. ولكنّ المتغيّر الأبرز خلال هذه الفترة تمثّل بالسياسة الإيرانية؛ فمن جهة زادت الضغط على العراق من خلال الدخول باشتباكات مباشرة معه، وكذلك عبر زيادة دعمها لثورة الأكراد. ومن جهة أخرى، بدأت بالاتصالات والمحادثات السياسية معه أملًا بوضع حدٍ للتوتر الذي استنزف الطرفين، وسعيًا لتشجيع توجه العراق غربيًا وإحباط الهيمنة السوفياتية عليه.

[52] Gibson, pp. 241-243.

فمنذ آب/ أغسطس 1974، بدأت اشتباكات بين العراق وإيران في المناطق الحدودية، وكثفت إيران من دعمها للملا مصطفى برزاني؛ مما أدى إلى توتر شديد في المنطقة وضغط كبير على العراق. وفي المقابل، بدأت إيران محادثات سرية في إسطنبول مع العراق اعتبارًا من 23 آب/ أغسطس 1974[53]. وفي كانون الأول/ ديسمبر 1974، عرض العراق سرًا على إيران ترسيم شط العرب إذا قطعت إيران مساعداتها عن الأكراد[54]. ومع تصاعد الحرب على نحو كبير، تعرّضت المفاوضات للفشل في كانون الثاني/ يناير 1975، مما أدى إلى موجة جديدة من الاشتباكات المباشرة في شباط/ فبراير[55].

وقد أدرك الطرفان نتيجة لذلك أنهما أمام خيارين: إما تصعيد الحرب على نحو مفتوح يصعب التكهن بعواقبه، أو العودة للتفاوض والاستمرار فيه بجدية للوصول إلى تسوية. ولأنّ خيار التسوية كان راجحًا، لرغبة الطرفين فيه، فلم يحظَ برزاني بالمساعدات الكبيرة التي طالب الولايات المتحدة وإيران بها أثناء الشتاء، أي عندما تكون الظروف ملائمة ومثمرة لحرب العصابات[56].

ومع فشل برزاني في شنّ الهجوم المضاد على بغداد في الشتاء وفي تحقيق طموحه، كان الطرفان العراقي والإيراني يعملان على بلورة اتفاقٍ، تجنّب الإيرانيون فيه دعم الأكراد. فقد كان العراق يتفاوض ليس على المسائل الحدودية فحسب، وإنما أيضًا على وقف الثورة الكردية. ويتضح ذلك من وصف الشاه لموقفه من الأكراد في رسالةٍ إلى كيسنجر، إذ قال: "بالنسبة إلى الأكراد، فقد حصلت على وعدين من صدام: الأول، أنّ أمام برزاني أسبوع واحد لتقرير إن كان سيبقى في العراق، أو الانسحاب إلى إيران من دون إسالة دماء، حيث سيجد ملجأً وحياةً لائقة. والثاني، أن القوات الأمنية من البلدين ستعملان مع بعضهما وتزودان بعضهما بمعلومات عن الأكراد حول أيٍ منهم الجيد وأيهم السيء (الشيوعيون). وهذا من شأنه منع تأسيس جماعة كردية شيوعية في

---

[53] Mahboob Alam, *Iraqi Foreign Policy Since Revolution* (New Delhi: Mittal Publications, second edition, 1995), p. 72.

[54] McDowall, p. 338.

[55] Alam, p. 72.

[56] Memorandum from Peter W. Rodman of the National Security Council Staff to Secretary of State Kissinger. Ford Library, National Security Adviser, Kissinger–Scowcroft West Wing Office Files, Box 19, Kurds (2), at: https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1969-76v27/d272#fn1

مناطق برزاني[57]. فقد كان الشاه متوجسًا أصلًا من تأسيس حكم ذاتي كردي ناجح بزعامة برزاني في العراق خشية تشجيع أكراد إيران على المطالبة بحكم مماثل[58]، فكيف سيكون الحال إذا قام الشيوعيون الأكراد الموالون تمامًا للاتحاد السوفياتي بتأسيس هذا الحكم في شمال العراق!

وفي 5 آذار/ مارس 1975؛ أي قبل يوم من اتفاقية الجزائر، اتصل الشاه بالجنرال نعمة الله ناصري، رئيس السافاك، وطلب منه إفادة برزاني أنّ إيران سوف توقف دعمها حالًا للأكراد. وبالفعل، أخبر ناصري برزاني أثناء زيارته لطهران التالي: "أ. أنّ الحدود قد أغلقت أمام أي حركة، ب. أنّ على الأكراد عدم توقّع أي مساعدة من إيران، ج. على برزاني أن يجد تسوية مع العراق بأي شروط يريد، د. أنّ وحدات البشمرغة سوف يسمح لها باللجوء إلى إيران فقط بمجموعات صغيرة إذا سلمت أسلحتها للجيش الإيراني"[59].

وفي 6 آذار/ مارس 1975، وأثناء اجتماع منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك في الجزائر، اتفق صدام حسين والشاه على توقيع تسوية رسمية حول خلافاتهما، وتضمنت اتفاقية الجزائر: إجراء تخطيط نهائي لحدودهما البرية بناءً على بروتوكول إسطنبول لسنة 1913 ومحاضر لجنة تحديد الحدود لسنة 1914، وتحديد حدودهما البرية حسب خط "التالوك" (وهو نقطة خط القعر التي يكون شط العرب فيها بأشد حالات انحداره حسب ترسيم الحدود بين الدولة العثمانية وإيران)، ويلتزم الطرفان بالأمن المشترك على طول حدودهما، ويعملان على إعادة الثقة المتبادلة من أجل وضع حدٍ نهائي للتسللات ذات الطابع التخريبي مهما كان مصدرها[60]، وهو ما يعني وضع حدٍ نهائي لثورة الأكراد.

وبعد توقيع الاتفاقية، تعرّض الأكراد في شمال العراق لحملة كبيرة من الجيش العراقي، وأصبحت ظروفهم صعبة للغاية بعد انقطاع الدعم الإيراني عنهم، فقام برزاني بمطالبة الولايات المتحدة بدعمها بشكل انفرادي من دون إيران. ومع أنّ مصادر أميركية أشارت إلى وضع حلفائهم الأكراد الصعب بعد الاتفاقية، فإنها أشارت أيضًا إلى

---

[57] Gibson, p. 263.

[58] National Security Intelligence Officer for the Middle East, CIA, DCI/NIO 1039-75, "The Implications of the Iran-Iraq Agreement," May, 1, 1975, at: http://nsarchive.gwu.edu/NSAEBB/NSAEBB167/01.pdf

[59] Gibson, p. 264.

[60] Waisy, p. 61.

أنه يصعب تقديم المساعدة لهم في ظل الوضع الجديد. فقد أشارت رسالة من وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية إلى أنّ "اتفاق الشاه الأخير مع العراق قد ترك الأكراد للتعرض لوضع صعب ... هناك مناشدة كردية لنا من أجل تقديم مساعدات عسكرية ومالية أحادية لهم. ولكن التزاماتنا الأساسية الماضية للأكراد كانت تتم عبر الإيرانيين، وفي ظل الوضع الجديد فإننا نعتقد بأنّ المساعدة المباشرة من قبلنا سيكون الدفاع عنها أصعب من الماضي"[61].

وفي 23 آذار/ مارس 1975 قرر برزاني التخلي عن القتال، فعبر أكثر من 100 ألف مقاتل كردي مع عائلاتهم إلى إيران، لينضموا إلى 100 ألف لاجئ آخرين موجودين هناك بالفعل، واستسلم آلاف المقاتلين للحكومة العراقية[62].

على الصعيد الدولي، يمكن رصد مواقف الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة من اتفاقية الجزائر وانعكاساتها عليهما في سياق الحرب الباردة بالآتي:

بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي، فيبدو أنه كان متضررًا من اتفاقية الجزائر، فقد شكلت مصدر قلقٍ له لخشيته من تأثيرها سلبيًا في علاقاته المستقبلية ببغداد. ولكنه، في الوقت نفسه، اعتبرها فرصةً بوصفها تخفّف عن كاهله العلاقة المزدوجة التي حاول أن يوازن بها بين بغداد والأكراد، وكذلك بين العراق وإيران في ضوء تحسين علاقاته التجارية الكبيرة مع الأخيرة.

فمن جهة، يدرك الاتحاد السوفياتي أنّ العراق قرر تخفيض التوتر الإقليمي مع إيران من أجل تحسين علاقاته بالغرب والتعجيل بشراء الأسلحة والتكنولوجيا الغربية والحصول على الدعم تدريجيًا، وكذلك رغبته في الحد من اعتماده على الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية. فحتى قبل اتفاقية الجزائر، كان الاتحاد السوفياتي قلقًا إزاء ما اعتبره ميلًا عراقيًا تجاه الغرب. ومن جهة أخرى، تعد نهاية الحرب الكردية إزالةً للتهديد الكبير الذي تعرّض له نظام حزب البعث الموالي للسوفيات والمشارك للحزب الشيوعي العراقي، فلو نجح الأكراد بقلب هذا النظام، فإن الاتحاد السوفياتي لم يكن يضمن ولاء أي حكومة عراقية مستقبلية. كما رفع انتهاء الحرب عن كاهل موسكو

[61] Message From the Central Intelligence Agency to the President's Deputy Assistant for National Security Affairs (Scowcroft), Ford Library, National Security Adviser, Kissinger–Scowcroft West Wing Office Files, Box 19, Kurds (3), at: https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1969-76v27/d280

[62] McDowall, p. 338.

مطالبة القيادة الكردية بدعمها لما لها من علاقات تاريخية معها. ومما يخفف قلق الاتحاد السوفياتي هو إدراكه أنه على المدى القصير لا يمكن للعراق أن يُحِلَّ الأسلحة والتكنولوجيا الغربية محلَّ السوفياتية، لأنّ القوات العراقية مجهّزة بشكل حصري تقريبًا اعتمادًا على المستلزمات وقطع الغيار والمساعدة التقنية والتدريب السوفياتي. كما أنّ هناك نحو 500 من المستشارين السوفيات لا يزالون في العراق ويقومون بمهمات تدريب الجيش العراقي، فضلًا عن 400–500 كانوا مع القوات الجوية في العراق[63]، فقد كان اعتماد العراق على الاتحاد السوفياتي قد تضاعف خلال النصف الأول من عقد السبعينيات[64]. بمعنى، أن العراق يحتاج إلى وقت أطول للتحول إلى الغرب بسبب اعتماده الكبير على السوفيات. وربما يعوّل السوفيات على عدم انتهاء خصومات العراق نهائيًا مع إيران على الرغم من الاتفاقية، وكذلك على عدم انتهاء التطلعات الكردية تمامًا؛ فقد يتجدد كلاهما بسبب الخلافات التاريخية والمظالم المتبادلة؛ مما يعني أنّ العراق قد يلجأ مستقبلًا إلى طلب الدعم السوفياتي. ومع ذلك، تبقى اتفاقية الجزائر نافذةً للعراق للتقرّب إلى الغرب، وهو ما أقلق السوفيات.

أما الولايات المتحدة، فترى في اتفاقية الجزائر فرصةً لتقارب العراق مع الغرب وبداية ابتعاده عن محور موسكو، كما ترى أنّ انتهاء ثورة الأكراد قد أزال أحد العوائق التي كانت تعرقل تطوير العلاقات الأميركية – العراقية، فالعراق يعتقد أنّ الولايات المتحدة عملت مع إيران وإسرائيل في دعم الأكراد ضده. ومع أنّ العراق يرى نفسه أنه الدولة الوحيدة التي لم تُعِد العلاقات مع الولايات المتحدة بعد انقطاعها إثر حرب عام 1967، فإنّ عدم وجود العلاقات الدبلوماسية لم يمنع من تطور العلاقات التجارية بين البلدين، ففي شباط/ فبراير 1975 أتمّ العراق عقده مع شركة بوينغ بقيمة 225 مليون دولار مما جعله أسرع الأسواق نموًا بالنسبة إلى المنتجات الأميركية في الشرق الأوسط. ومع ذلك، شككت الولايات المتحدة بإمكانية عودة العلاقات الرسمية مع العراق ما لم يحصل تغيّر جوهري في مجمل سياسة واشنطن الشرق أوسطية، وبخاصة إزاء النزاع العربي – الإسرائيلي. كما شككت الولايات المتحدة من صمود هذه الاتفاقية، ومن ثمّ من انعكاساتها إيجابيًا عليها أو على إيران، لأسباب منها: أن الدولتين تحوزان قوة بشرية وعسكرية كبيرة إلى جانب كونهما من أكبر الدول في المصادر النفطية، وإن توقيع الاتفاقية لا يعني عدم عودة الخلافات بينهما، وبخاصة إذا زاد صدام حسين من تدخلاته

[63] National Security Intelligence Officer for the Middle East; and Waisy, p. 64.

[64] Fukuyama, pp. vi & 35.

في الخليج على حساب إيران، مع الأخذ في الاعتبار تطلعهما إلى القيادة الإقليمية في الخليج. كما خشيت الولايات المتحدة من أن شعور العراق بالتحرر من ضغط الثورة الكردية سوف يؤدي إلى تفرغه لزيادة تدخلاته في الخليج، وبخاصة في ظل وجود نظام بعثي ثوري قد يستهدف الدول المحافظة في الخليج. وقد تشجعه إيراداته النفطية على ذلك، فقد حصل في عام 1974 على نحو 6.5 مليارات دولار من مبيعات النفط والغاز[65].

وبالنسبة إلى موقف الولايات المتحدة من الأكراد، فقد اتخذت الولايات المتحدة قرارًا بـ "إيقاف برنامج مساعدتهم؛ لأنّ شاه إيران هو الذي كان يطلب دعمهم، وكانت المساعدات تتم عبر قناة الإيرانيين. وطالما أوقف الشاه مساعداته المالية والعسكرية للأكراد في العراق بعد اتفاقه مع العراقيين في الجزائر، فإن وكالة الاستخبارات المركزية ليس لديها خيار إلا وقف هذا البرنامج"[66].

ومع ذلك، حاولت الولايات المتحدة إبداء نوعٍ من التعاطف مع برزاني، حفاظًا على علاقاتها بالأكراد مستقبلًا، ومنعًا لكشف حجم برنامج المساعدات الذي كانت تقدمه لهم. ولذلك، طالبت مذكرةٌ سريةٌ وزارةَ الخارجية الأميركية بالاستجابة لطلب برزاني واستضافته لتلقي العلاج في المستشفيات الأميركية بسبب إصابته بالسرطان. وأوصت وكالة الاستخبارات المركزية بالموافقة على هذا الطلب[67]، وهو ما حصل بالفعل.

---

[65] National Security Intelligence Officer for the Middle East, op. cit.

[66] Memorandum From Director of Central Intelligence Colby to the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger), National Security Council, Ford Intelligence Files, Subject Files A–L, IO 11, Box 12, GRF, Iraq/Kurds, 4 June 1975–26 September 1975. Secret, Washington, June 4, 1975, at: https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1969-76v27/d289

[67] Memorandum From Rob Roy Ratliff of the National Security Council Staff to Secretary of State Kissinger, National Security Council, Ford Intelligence Files, Subject Files A–L, IO 11, Box 12, GRF, Iraq/Kurds, 4 June 1975–26 September 1975. Secret; Sensitive; Outside System. Sent for action. Washington, July 24, 1975, at: https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1969-76v27/d293

الخاتمة

يوضح استقصاء الأحداث والمواقف والسياسات المتعلقة بالعراق والحركة الكردية في شماله، خلال الفترة 1972–1975، بأنّ تأثير إستراتيجيات القوى الإقليمية والدولية الرئيسة الكبرى قد كان بارزًا، وأنّ سياق الحرب الباردة قد فرض نفسه على مسيرة الحركة الكردية سواءٌ في تشجيع الأكراد على خوض ثورة جديدة في السبعينيات، أو في إنهاء هذه الثورة على نحو مأساوي بالنسبة إلى تطلعات تلك الحركة وآمالها.

وبذلك، أوضحت مواقف تلك الدول وسياساتها أنها استخدمت فعلًا القضية الكردية أداةً في توازن القوى سواءٌ الإقليمي أو الدولي في منطقة الشرق الأوسط. فقد استغلت تطلعات الأكراد من أجل الضغط على العراق وتفتيت قدراته ومنعه من ملء الفراغ بعد الانسحاب البريطاني من الخليج، ومنعه من التدخل في دول الخليج عامة وبخاصة بعد اتفاقية الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفياتي عام 1972، وتقليص قدراته على خوض حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، والضغط عليه عسكريًا لاستنزافه ومنعه من التأثير في المفاوضات الإسرائيلية مع سورية لفك الاشتباك عام 1974، وكذلك لإجباره على التقارب مع الغرب والابتعاد عن الاتحاد السوفياتي إدراكًا لأهميته النفطية وموقعه الإستراتيجي.

وفي المقابل، أوضح سلوك القيادة الكردية ومواقفها، ممثلة بزعيمها الملا مصطفى برزاني والحزب الديمقراطي الكردستاني، أنّها سعت للاستفادة من ظروف الحرب الباردة، فانحازت في السبعينيات نحو الغرب، وبخاصة للولايات المتحدة، وناشدتها تقديم الدعم والمساعدة المالية والسياسية والعسكرية من أجل خوض حرب ضد الحكومة العراقية، أملًا بأن يؤدي ذلك إلى تحقيق آمالها بتأسيس كيان كردي. لقد كانت تدرك هذه القيادة عدم موثوقية الدعم الإقليمي والدولي بشكل دائم، وكانت تخشى أن تتكرر التجارب السابقة بالتخلي عن هذا الدعم بمجرد تحقيق مصالح تلك القوى، وهو ما حدث في عام 1975 عندما وقّع العراق وإيران اتفاقية الجزائر، ففشلت ثورة الأكراد مجددًا. وبهذا، يكون الملا مصطفى برزاني قد أخطأ مرة أخرى لاعتقاده أن الأطراف الخارجية يمكنها مساعدته على هزيمة العراق، فيما كان يدرك أنها تستخدم القضية الكردية لأغراضها الخاصة.

من جهة أخرى، يمكن الاستنتاج أنّ اللاعب الدولي الأبرز الذي انخرط في القضية الكردية في سبعينيات القرن الماضي كان الولايات المتحدة التي تحولت من عدم الاهتمام بالعراق بعد عام 1958 وانهيار حلف بغداد، إلى الانخراط النشط لتقويض حكم حزب البعث والنفوذ السوفياتي المتزايد منذ عام 1972. وانعكست هذه الفاعلية الجديدة على مصير الحركة الكردية عبر قرار دعمها ضد بغداد، ثمّ التخلي عنها مع بداية تقارب العراق مع الغرب وتسوية خلافاته مع إيران باتفاقية الجزائر. ولا شك في أنّ هذا الاهتمام الأميركي قد أتى في سياق سياسة احتواء الاتحاد السوفياتي ونفوذه الذي كان يتجه إلى التمدّد إثر اتفاقية الصداقة والتعاون مع العراق، وبخاصة في منطقة الخليج، فهو الدولة الوحيدة التي كانت قادرة على موازنة النفوذ الإيراني الذي يستند إلى الدعم الأميركي.

المراجع

- Abdulghani, Jasim M. *Iran and Iraq: The Years of Crisis*, London and New York: Routledge, 2011.
- Alam, Mahboob. *Iraqi Foreign Policy Since Revolution,* New Delhi: Mittal Publications, second edition, 1995.
- Arakelyan, Anush. *Emerging Paradigms of Kurdish Nationhood in the Middle East*, M.A. thesis, American University of Armenia, Yerevan, 2013.
- Eagleton, W. and R. Neumann. "Mahābād," *Encyclopaedia of Islam*, P. Bearman, Th. Bianquis, C.E. Bosworth, E. van Donzel, and W.P. Heinrichs (eds.), Second Edition, Brill Online, 2016.
- Fukuyama, Francis. "The Soviet Union and Iraq since 1968," *A Rand Note*, N-1524-AF (July 1980).
- Ghareeb, Edmund A. and Beth Dougherty. *Historical Dictionary of Iraq,* Lanham, Maryland, and Oxford: The Scarecrow Press Inc., 2004.
- Gibson, Bryan Robert. *US Foreign Policy, Iraq, and the Cold War 1958-1975,* London: A PhD Thesis, London School for Economics and Political Science, 2013.
- Golan, Galia. *Soviet Policies in the Middle East: From World War Two to Gorbachev*, Cambridge: 1990.

- Gunter, Michael M. "The Contemporary Roots of Kurdish Nationalism in Iraq," *Kufa Review*, vol. 1, no. 2 (Winter 2013).
- McDowall, David. *A Modern History of the Kurds*, London: I.B. Tauris & Co Ltd., 2004.
- Memorandum from Peter W. Rodman of the National Security Council Staff to Secretary of State Kissinger. Ford Library, National Security Adviser, Kissinger–Scowcroft West Wing Office Files, Box 19, Kurds (2), at: https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1969-76v27/d272#fn1
- Memorandum From Director of Central Intelligence Colby to the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger), National Security Council, Ford Intelligence Files, Subject Files A–L, IO 11, Box 12, GRF, Iraq/Kurds, 4 June 1975–26 September 1975. Secret, Washington, June 4, 1975, at: https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1969-76v27/d289
- Memorandum From Rob Roy Ratliff of the National Security Council Staff to Secretary of State Kissinger, National Security Council, Ford Intelligence Files, Subject Files A–L, IO 11, Box 12, GRF, Iraq/Kurds, 4 June 1975–26 September 1975. Secret; Sensitive; Outside System. Sent for action. Washington, July 24, 1975, at: https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1969-76v27/d293
- Memorandum from Andrew Killgore of the Bureau of Near Eastern and South Asian Affairs to the Assistant Secretary for Near Eastern and South Asian Affairs (Sisco), Washington, April 3, 1972, National Archives, RG 59, Central Files 1970-73, POL 13-3 Iraq. at: https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1969-76ve04/d304#fnref1
- Memorandum From the Chief of the Near East and South Asia Division of the Central Intelligence Agency (Waller) to the Assistant Secretary of State for Near Eastern and South Asian Affairs (Sisco), Washington, March 9, 1972, National Archives, RG 59, Central Files 1970-73, POL 13-3 IRAQ. Secret; Sensitive. Repeated to the Director of Intelligence and Research (Cline), at: https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1969-76ve04/d299#fn1
- Memorandum from Harold Saunders of the National Security Staff to the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger), Washington, June 7, 1972, at: https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1969-76ve04/d313

- Message From the Central Intelligence Agency to the President's Deputy Assistant for National Security Affairs (Scowcroft), Ford Library, National Security Adviser, Kissinger–Scowcroft West Wing Office Files, Box 19, Kurds (3), at: https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1969-76v27/d280
- National Security Intelligence Officer for the Middle East, CIA, DCI/NIO 1039-75, "The Implications of the Iran-Iraq Agreement," May, 1, 1975, at: http://nsarchive.gwu.edu/NSAEBB/NSAEBB167/01.pdf
- Qadir, Kamal Said. "The Barzani Chameleon," *Middle East Quarterly* (Spring 2007).
- Sharif, Mohammed. *The United States, Iraq and the Kurds: Shock, awe and aftermath*, New York: Routledge, 2014.
- Styan, David. *France and Iraq: Oil, Arms and French Policy-Making in the Middle East*, London and New York: I.B. Tauris, 2006.
- US Department of State Archive, "Foreign Relations, 1969-1972, Volume E-4, Iran and Iraq," at: http://2001-2009.state.gov/r/pa/ho/frus/nixon/e4/72108.htm
- Waisy, Karwan Salih. "The Algeria Agreement of March 1975 Implications in the Middle East," *International Journal of Innovative and Development*, vol. 4, no. 2 (February 2015).
- Yildiz, Kerim. *The Kurds in Iraq: The Past, Present and Future*, London: Pluto Press, 2004.